



بيروت، في 25 كانون الثاني 2017

بيان صحفي

صادر عن الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية – لا فساد

لبنان يحل في المرتبة 136 من أصل 176 في الترتيب العالمي لمستوى النزاهة، بحسب
مؤشر مُدركات الفساد للعام 2016

أعلنت "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية – لا فساد" اليوم، بالتزامن مع الفروع الوطنية "المنظمة الشفافية الدولية" في أنحاء العالم كافة، نتائج مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception Index) لعام 2016، وهو المؤشر العالمي، الذي تنتظر إعلانه جميع الدول، في كل سنة.

شمل مؤشر مدركات الفساد لهذا العام 176 دولة من أنحاء العالم المختلفة، حيث أحرز 69% من هذه الدول، على أقل من 50 نقطة على مقياس يتراوح من صفر (مستوى عال من الفساد المدرك) إلى 100 (نظيف من الفساد المدرك). وقد حاز لبنان على درجة 28/100 محافظاً على مستوى النزاهة المتدني نفسه بالمقارنة مع العام الماضي. كما تراجع لبنان إلى المرتبة 136 من أصل 176 بعدما كان في المرتبة 123 من أصل 168 في العام الماضي.

في ضوء النتيجة التي احتلها لبنان والتي عكست إلى حد كبير فترة ما قبل انتخاب رئيس الجمهورية، حيث ان الفساد استفحل ليطال جميع القطاعات، مستفيداً من الخلاف السياسي الذي لعب دوراً أساسياً في تعطيل الأداء الحكومي، وشلّ الحركة التشريعية للمجلس النيابي، مما ساهم بشكل اساسي في تغييب الاجهزة الرقابية، ترى الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية-لافساد أن اقرار قانون "حق الوصول الى المعلومات" المُقدّم من النائب الأستاذ غسان مخيبر وجمعية لا-فساد ووزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية" وجمعيات اخرى، يعدُّ

مدماكاً اساسياً لمكافحة الفساد والذي سبقه ايضاً تعيين وزيراً في الحكومة لهذه الغاية، وهذا مؤشّر على نية الحكومة الجديّة في سعيها لمكافحة الفساد.

إن الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية تعلن عزمها، اليوم أكثر من أي وقت مضى، على مكافحة الفساد، وتعزيز مبادئ الشفافية، واذ تشدد باستمرارها في حملات الضغط على المجلس النيابي اللبناني، بعد اعادة تفعيل دوره التشريعي، من أجل إقرار اقتراح قانون يُجيز انشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التي أوكل إليها صلاحية المساعدة في الحق في الوصول إلى المعلومات مع الادارات المتمنّعة. كما، تطالب الجمعية بضرورة اقرار قانون "حماية كاشفي الفساد"، وقانون "الحكومة الالكترونية"، نظراً لما تحمل هذه القوانين من أهمية في تعزيز الشفافية في القطاع العام والخاص، وارساء قواعد مكافحة الفساد، وتفعيل مبدأي المحاسبة والمساءلة، ورفع مستوى مشاركة المواطنين في صنع القرار وتعزيز النظام الديمقراطي في لبنان.

ان الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد ستضع هذه النتائج، برسم معالي وزير الدولة لمكافحة الفساد، نقولا تويني، اذ ترى فيه خير حليف في مسيرتها النضالية في مجال مكافحة الفساد والعمل على سيادة القانون والشفافية والحكم الصالح.

كما تتمنى الجمعية ان يحقّق لبنان نتائج افضل في السنة المقبلة في مؤشّر مدركات الفساد العالمي.

ملاحظة: لا بد من الإشارة هنا إلى الفرق بين المرتبة والدرجة؛ فبينما تشير الدرجة التي يحزها البلد، أو المنطقة، على المؤشّر إلى المستوى المُدرّك من الفساد في القطاع العام، على مقياس تتراوح درجاته ما بين 0 إلى 100 (على النحو المذكور أعلاه). أما المرتبة التي يحتلها البلد، فتشير إلى الموقع الذي يحتله بالنسبة إلى البلدان الأخرى المُدرّجة على المؤشّر. ويمكن للمراتب أن تتغير لمجرد أن يطرأ تغيير على عدد البلدان التي يتم إدراجها على هذا المؤشّر.